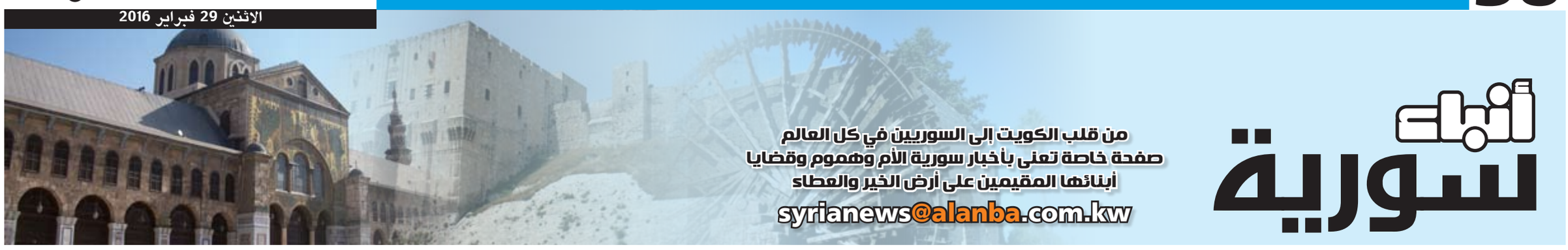

أنباء سورية

من قلب الكويت إلى السوريين في كل العالم
صفحة خاصة تعنى بأخبار سورية الأم وهموم وقضايا
أبنائها المقيمين على أرض الخير والعطاء
syrianews@alanba.com.kw

وقف إطلاق النار يصمد في اليوم الثاني بالمناطق المشمولة

الطائرات تعود إلى سماء سورية بعدة خروقات للهدنة

طفل سوري ووالدته يحتميان من البرد ضمن 5آلاف لاجئ عالقين على الحدود اليونانية ـ المقدونية (أ.ب)

عواصم ـ وكالات: عادت الطائرات الروسية إلى الأجواء السورية وعادت معها الغارات في حلب وحمص وحماة. واستأنف النظام قصف المناطق التي لا تشملها الهدنة والتي لا تتجاوز مساحتها الـ 10٪ من اجمالي مساحة سورية.

أما هذه الـ 10٪ التي شملها وقف اطلاق النار الاميركي ـ الروسي المدعوم من الأمم المتحدة، فقد شهدت هدوءا استثنائيا لليوم الثاني على التوالي أمس مع استمرار التزام قوات النظام والفصائل المعارضة بالهدنة، وفق ما أفاد ناشطون وتقارير إعلامية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن طائرات حربية هاجمت ست بلدات سورية في محافظة حلب الشمالية في وقت مبكر من صباح أمس في اليوم الثاني من اتفاق وقف الأعمال العدائية.

ونقلت رويترز عن مصادر معارضة أن هذه الضربات الجوية نفذتها طائرات حربية روسية لكن المرصد قال إن هوية الطائرات لم تتضح.

وأوضح المرصد أن بعض البلدات التي تعرضت للهجوم ومنها دارة عزة تسيطر عليها جبهة النصرة وجماعات إسلامية أخرى.

وأضاف أن هجمات أخرى أصابت قرى وبلدات قبتان الجبل وعندان وحريتان وكفر حمرة ومعارة الارتيق وتقع جميعها إلى الغرب من حلب حيث كان ينشط مقاتلو الجيش السوري الحر الذي يشمله اتفاق وقف إطلاق النار.

بدورها، نقلت وكالة الأناضول عن مصادر في المعارضة العسكرية وناشطون، أن القصف الروسي استهدف مدينة عندان وبلدة كفر حمرة بريف حلب الشمالي، وبلدتي دارة عزة وقبتان الجبل بريف حلب الجنوبي، ما أسفر عن مقتل مدني في قبتان الجبل وإصابة عدد من المدنيين بجراح في دارة عزة.

وأضافت المصادر أن الطيران الحربي الروسي شن 8 غارات بالصواريخ الفراغية على قرية حربنفسه بريف حماة الجنوبي، وتلا الغارات قصف بالهاون واشتباكات بالرشاشات الثقيلة بين فصائل المعارضة وقوات النظام في محيط القرية.

ولفتت المصادر أن اتفاق وقف الأعمال العدائية شهد عددا من الخروقات، تمثلت بقصف مدفعي وصاروخي من قوات النظام، في عدة مناطق، فيما شهدت بعض المناطق وقفا للعمليات العسكرية.

ففي درعا، قتل مدني في استهداف قوات النظام بلدة اليادودة بريف درعا الغربي بالرشاشات الثقيلة، كما أطلقت قذائف صاروخية على مدينة درعا وبلدة علما ومدينة بصرى الشام بريفها الشرقي.

وفي العاصمة دمشق، قتل شخص بقناصة قوات النظام، على أطراف حي جوبر شرق العاصمة، كما قتل شخصان وإصيب 4 بجروح في خان الشيح نتيجة استهداف المدينة بنحو 12 قذيفة مدفعية، كما قصفت قوات النظام، مناطق مرج السلطان وبلدات بزينة وحرستا القنطرة شرق العاصمة، كما استهدفت بلدة بالا بعدد من صواريخ أرض ـ أرض.

وفي حمص وسط البلاد، أطلقت قوات النظام عددا من القذائف على بلدة الغنطو والرستن في الريف الشمالي، دون أنباء عن ضحايا مدنيين.

اما في إدلب شمالا، فقام طيران النظام المروحي باستهداف بلدة الناجية بريف جسر الشغور الغربي، بخمسة براميل متفجرة استهدفت وسط البلدة، إضافة إلى استهدافها قرية الكندة بقذائف المدفعية مساء، حيث قتل شخص على الأقل جراء القصف.

وخارج هذه المناطق، نعم سكان مدينة حلب في شمال سورية والتي تشهد معارك شبه يومية بين الفصائل المقاتلة والقوات النظامية منذ صيف 2012، بليلة وصباح هادئين بحسب تقرير لوكالة فرانس برس.

وأفاد بأن الهدوء عم المدينة بالكامل حتى بعد مرور اكثر من 36 ساعة على بدء تطبيق وقف اطلاق النار، وغابت أصوات الاشتباكات والقصف طيلة الليل قبل الماضي، لافتا إلى حركة طبيعية في الصباح لسكان الاحياء الشرقية التي تسيطر عليها الفصائل المقاتلة بخلاف ما كان الوضع عليه قبل تطبيق وقف اطلاق النار.

وشهدت أطراف العاصمة السورية وفقا لفرانس برس هدوءا إلى حد كبير من دون رصد أي خروقات تذكر. واستيقظ سكان دمشق لليوم الثاني على التوالي من دون سماع دوي القصف من مناطق ريف دمشق.

روسيا تسجل 9 انتهاكات للهدنة خلال 24 ساعة

موسكو ـ رويترز: نقلت وكالات أنباء روسية عن رئيس مركز التنسيق الروسي في سورية قوله أمس: إن المركز سجل تسعة انتهاكات لاتفاق وقف الأعمال القتالية خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

لكن سيرغي كورالينكو رئيس المركز ذكر أن وقف الأعمال القتالية الذي تم الاتفاق عليه في إطار خطة أميركية روسية متماسك «بشكل عام»، وأضاف أن الانتهاكات تشمل قصفا في محافظة اللاذقية.

من جهة أخرى، قالت وكالة إنترفاكس للأنباء أمس: إن مركز التنسيق الروسي في سورية تلقى قائمة من الولايات المتحدة بأسماء 69 جماعة معارضة مسلحة وافقت على شروط وقف الأعمال القتالية في سورية. وأضاف المركز أن الجماعات المدرجة على القائمة شملت بعضا من تلك التي أكدت موافقتها عن طريق اللجنة العليا للمفاوضات إلى جانب بعض الجماعات التي أبلغت الولايات المتحدة مباشرة بقبول الهدنة.

المعارضة السورية ستلتزم بوقف القتال «رغم الانتهاكات»

عواصم ـ وكالات: قال متحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن المعارضة السورية أمس إنها ستلتزم بوقف القتال رغم وقوع 15 انتهاكا على الأقل لوقف إطلاق النار.

وقال المتحدث سالم المسلط إن الهيئة سترفع شكوى إلى الأمم المتحدة والدول التي تدعم عملية السلام بشأن ضربات جوية روسية مزعومة حول مدينة حلب وهجمات لجماعة حزب الله اللبنانية في مدينة الزبداني دون أن يقدم تفاصيل.

وأضاف أن المعارضة تنتظر إجابات بشأن طريقة مراقبة الهدنة التي بدأت منتصف ليل الجمعة. وأكد المسلط في اتصال هاتفي من الرياض مع اربعة صحافيين بينهم صحافية من وكالة فرانس برس «ارتكبت قوات النظام 15 انتهاكا لوقف اطلاق النار في اليوم الاول من تطبيق الهدنة، بينهم اثنان من قبل حزب الله اللبناني في منطقة الزبداني» غرب دمشق والحدودية مع لبنان. وأوضح ان الهيئة العليا بصدد «توجيه رسالة شكوى رسمية» الى موفد الأمم المتحدة الى سورية ستافان ديمستورا والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ووزراء خارجية مجموعة الدعم الدولية لسورية، باستثناء ايران وروسيا، ابرز حلفاء الرئيس السوري بشار الأسد.

وأعلنت الهيئة العليا للمفاوضات الجمعة انها حصلت على موافقة 97 فصيلا من «فصائل الجيش الحر والمعارضة المسلحة» على الالتزام «بهدنة مؤقتة.. تستمر مدة أسبوعين».

وأكد مسلط ان ايا من هذه الفصائل لم ترد على الخروقات المسجلة السبت.

ورأى ان الاتفاق شكل «الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح» لوضع حد للنزاع الدامي الذي تشهده سورية منذ منتصف مارس 2011.

المالح يسيّر أعمال الائتلاف لحين انتخاب رئيس

اسطنبول ـ وكالات: قررت الهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة السورية المعارضة، تكليف رئيس اللجنة القانونية هيثم المالح، بتسيير أعمال الائتلاف خلفا لخالد خوجا، الرئيس المنتهية ولايته لحين انتخاب الرئيس الجديد.

وبحسب مصادر معارضة في الائتلاف فإن الهيئة العامة قررت خلال الدورة العادية رقم 27 في مدينة إسطنبول التركية أمس الأول، تأجيل انتخابات الهيئة الرئاسية والسياسية، إلى 25 مارس المقبل.

ويتجه الائتلاف لانتخاب رئيس جديد له، بعد انتهاء فترة رئاسة خوجا، الذي شغل المنصب لفترتين متتاليتين، وينص النظام الداخلي للائتلاف، أن يتولى كل رئيس منتخب الرئاسة لمدة 6 أشهر لمرتين فقط.

ويتضمن قرار الهيئة العامة، تكليف المالح ونواب خوجا فضلا عن الأمين العام للائتلاف يحيى مكتبي والهيئة السياسية، بتسيير أمور الائتلاف حتى انعقاد اجتماع الهيئة العامة المقبل.

وبموجب قرار الهيئة فإن المالح، لن يمثل منصب الرئيس، وستكون أي قرارات متخذة محصورة بالهيئة السياسية فقط.

وتشكل الائتلاف المعارض أواخر العام 2012، ليشكل حينها أكبر مظلة للمعارضة السورية، وحصل على اعتراف دولي كبير، وشارك في مؤتمر جنيف 2 للمفاوضات مع النظام، ويشكل كتلة مهمة في الهيئة العليا للمفاوضات.

بابا الڤاتيكان يرجو أن تنهي «الهدنة» النزاع

الڤاتيكان ـ أ.ف.ب: عبر بابا الڤاتيكان فرنسيس عن «الرجاء» في أن يؤدي دخول وقف إطلاق النار في سورية حيز التنفيذ، إلى إنهاء النزاع الدائر هناك منذ خمس سنوات.

وقال البابا خلال عظة في ساحة القديس بطرس انه «سمع برجاء الخبر عن وقف الأعمال العدائية في سورية».

وأضاف «أدعوكم جميعا الى الدعاء كي يخفف هذا التطور من معاناة الشعب من خلال تشجيع نقل المساعدات الإنسانية الضرورية وفتح الطريق أمام الحوار والسلام».

في سياق متصل، دعا البابا الدول الأوروبية المنقسمة إزاء تدفق المهاجرين إلى إيجاد «رد جماعي» و«توزيع منصف للأعباء» فيما بينها. ورحب بـ«الإعانات السخية» التي قدمتها اليونان و«البلدان الأخرى» واعتبر أن هذا الوضع الإنساني الطارئ «يتطلب تعاون كل الأمم».

وقال أمام الذين احتشدوا رغم المطر «إن صلاتي وأيضا صلاتكم بالتأكيد لا تهمل مطلقا مأساة اللاجئين الهاربين من الحروب ومن أوضاع لاإنسانية أخرى».

وأضاف «إن ردا جماعيا» بين الدول الأوروبية «يمكن أن يكون فعالا» وسيسمح بـ «توزيع منصف للأعباء».

وتابع «لذلك ينبغي اختيار المفاوضات بعزم ودون تحفظ» في وقت انقسمت فيه الدول الـ 28 الاعضاء في الاتحاد الاوروبي هذا الاسبوع الى مجموعات مختلفة لعدم التوصل إلى رد توافقي فيما بينها، ما أغرق الاتحاد الأوروبي في أزمة غير مسبوقة.

وقد جعل البابا الأرجنتيني حق المهاجرين في البحث عن حياة أفضل أحد المواضيع الكبرى في فترة تسلمه قيادة الڤاتيكان مكررا رسالته من أوروبا إلى الولايات المتحدة والمكسيك مؤخرا.

لكنه يؤكد في الوقت نفسه ضرورة احترام المهاجرين القوانين المرعية في البلدان التي تستضيفهم وعلى وجوب حل أسباب الهجرة في البلدان الأصلية.

وهناك العديد من المسيحيين والكاثوليك على سبيل المثال في بلدان أوروبا الشرقية أو في الولايات المتحدة يترددون أو يتحفظون في استقبال مهاجرين تخوفا من فقدان هويتهم الوطنية ومزاياهم الاقتصادية.

وقد كشف الڤاتيكان والبابا نفسه الدعوات إلى حل تفاوضي، لكن الهامش الديبلوماسي لرأس الكنيسة الكاثوليكية ضيق لأن غالبية الكاثوليك السوريين مازالوا يدعمون النظام السوري.

وتشكل المنظمات الكاثوليكية رأس حربة بالنسبة إلى المساعدات الإنسانية للنازحين واللاجئين من كل الديانات في لبنان والأردن.

خبر..وتحليل

أزمة اللاجئين تضع مستقبل ميركل ومصير «شنغن» على المحك

برلين ـ الأناضول: دخلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل منعطفا صعبا، في البقاء على سدة حكم ألمانيا، التي تعد المحرك الرئيسي والمؤثرة على سياسات الاتحاد الأوروبي، وذلك عقب انتهاجها سياسة «الأبواب المفتوحة»، أمام اللاجئين، وعدم تطوير استراتيجية للحد من دخول أعداد أكبر منهم، فضلا عن تعزيز اليمين المتطرف مكانته السياسية مستغلا تدفق اللاجئين بشكل جيد.

الأزمة السورية التي أثارت موجات اللاجئين، تسببت بالانهيار الفعلي لنظام «شنغن»، الذي يعتبر، أهم مكسب لمناهضي الإسلام والأجانب في عموم أوروبا، ما أدى طرح تساؤلات حول مصير ميركل السياسي في ألمانيا، فضلا عن مصير اتفاقية الـ «شنغن».

المشاكل البنيوية للاتحاد الأوروبي

لقد كشف تدفق اللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي المكون من 28 دولة، والإمكانيات المالية الكبيرة، ترهل بنيته البيروقراطية، عقب استقباله ما يقارب المليون لاجئ، وهو رقم يعد سهلا أمام ما استقبلته الدول المجاورة لسورية، مثل لبنان وتركيا والأردن، والتي تأثرت بشكل مباشر من الحرب السورية. وتصف مصطلحات العلوم السياسية وحدة الاتحاد الأوروبي، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومجالات أخرى، بأنها وحدة فريدة من نوعها، لاسيما أنها أنشئت على أسس قيم عالمية، مثل الديموقراطية، والمساواة، والحرية، غير أنه في الوقت ذاته يمتلك بنية معقدة مترهلة.

ورغم وجود فكرة شائعة، حول الاتفاق الكبير الذي تتحلى به 28 دولة للاتحاد، خصوصا في اتخاذ قرارات مشتركة وإجماع أعضائه في إطار المصالح المشتركة، لتحديد سياساته، غير أن هذه الدول تخوض منافسة سياسية واقتصادية، واجتماعية فيما بينها داخل الاتحاد، تؤثر على الموازين السياسية.

وفي الحقيقية، فإن أجهزة التشريع والتنفيذ، المتمثلة بالبرلمان والمجلس والمفوضية الأوروبية، تبدو في المعنى التقليدي أنها مرتبطة بالبرلمانية الديموقراطية، غير أن عدم وجود حكومة أو معارضة داخل البرلمان الأوروبي، وإصدار القرارات من قبل المجلس الأوروبي، وتشريعها من قبل المفوضية الأوروبية، ودخولها حيز التنفيذ في الاتحاد، الذي تختلف الموازين والقوى السياسية بين دوله، تلغي القيم التي أسس عليها الاتحاد.

وينتقد، خبراء سياسيون أوروبيون الحالة المذكورة للاتحاد، واصفين ذلك بنقص الديموقراطية، حيث ترسم 3 دول داخل الاتحاد وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، طريقه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري، بينما تحافظ الدول الأخرى على مواقعها المعارضة بين الفينة والأخرى، غير أنها تنصاع في نهاية المطاف لقرارات الدول الثلاث.

ومثالا على ذلك، رفضت إيرلندا في استفتاء عام 2008، التوقيع على اتفاقية لشبونة، غير أنها اضطرت لمعاودة الاستفتاء مرة ثانية، في 2009 جراء ضغوط فرضت عليها، من قبل الاتحاد، لتعلن قبولها بالاتفاق.

ألمانيا قاطرة الاتحاد الأوروبي

تحتل ألمانيا المرتبة الأولى في عدد السكان ضمن الـ 28 دولة، فضلا عن امتلاكها أكبر اقتصاد وأكبر حصة في ميزانية الاتحاد الأوروبي، حيث إن هذه الميزات تجعلها تستحوذ على مكانة خاصة ومؤثرة في سياساته.

ومنذ نهاية 2005، يمتلك حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي برئاسة أنجيلا ميركل، أكبر حصة في ائتلاف الحكومات التي تعاقبت على مدى السنوات الماضية في ألمانيا، حيث حافظت المستشارة على مكانة بلادها في الاتحاد الأوروبي.

ولمعت شخصية ميركل بشكل أكبر في خريف 2008، حيث سعت إلى إخراج ألمانيا أولا والاتحاد الأوروبي، ثانيا من الأزمة المالية العالمية، ووصفت بأنها الرئيس غير الرسمي للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن تغير الحكومات في الدولتين المؤثرتين بريطانيا وفرنسا، وعدم الاستقرار السياسي فيهما، عزز موقع ألمانيا في الاتحاد.

ومع ازدياد الأزمات الاقتصادية في قبرص الأوروبية واليونان وإيرلندا وإسبانيا والبرتغال، وإيطاليا، جراء انعكاسات الأزمة المالية في 2008، التي مازال تأثيرها مستمرا على تلك الدول، إضافة إلى اتخاذ بريطانيا مواقف بمعزل عن قضايا الاتحاد، وتوجيهها انتقادات لأدائه، عوامل أدت إلى عزلة ألمانيا، وبدأت تجردها من القدرة على إيجاد حلول لمسائل ومشكلات الاتحاد الأوروبي.

فرض عقوبات على روسيا

اتخذت الأزمة الأوكرانية، التي بدأت نهاية عام 2013 بعدا مختلفا، خصوصا بعد ضم روسيا شبه جزيرة القرم إليها في 2014، حيث فرض الغرب عقوبات اقتصادية على روسيا، في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي أدى إلى دخول الاتحاد الأوروبي المشغول بمشاكله الداخلية، ومعه قاطرته ألمانيا في معمعة أكبر.

وإضافة لتلك التحديات، اضطرت ألمانيا إلى مواجهة أزمة اللاجئين، التي اتخذت بعدا أعمق من ذي قبل، خصوصا مع ازدياد تدفق اللاجئين السوريين نحو أوروبا، حيث إن دعوات ميركل في فتح الأبواب لهؤلاء اللاجئين قوبلت بردود أفعال سلبية أكثر من الإيجابية.

احتمال فقدان حزب ميركل للأغلبية البرلمانية

حصد حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي بزعامة ميركل، في الانتخابات البرلمانية عام 2013، 41,5٪ من أصوات الناخبين، وكان ذلك بمنزلة نجاح كبير، إلا أن آخر استطلاع للرأي، أظهر تدن في شعبية الحزب منذ العام الماضي، ففي أحسن الأحوال سيفقد الحزب 5٪ وفي أسوأها سيفقد أكثر من 10٪ من أصوات الناخبين في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وسيشهد العديد من الولايات الألمانية انتخابات للبرلمانات المحلية في شهري مارس، وسبتمبر القادمين، وسيكون الاستحقاق الأكبر للانتخابات العامة في أكتوبر 2017، وفي حال فقد الاتحاد الديموقراطي المسيحي الأغلبية في البرلمانات المحلية والانتخابات العامة، سينعكس ذلك على عدد مقاعده في المجلس الفيدرالي والبرلمان الأوروبي، وبالتالي على تمرير القوانين في البلاد.

وتشير استطلاعات الرأي أيضا، إلى ارتفاع شعبية «حزب البديل من أجل ألمانيا»، في السنوات الثلاث الماضية، وهو سياسيا، حزب يميني، قومي، شعبوي يتسم بسياسات حذرة تجاه الاتحاد الأوروبي. ففي استطلاع للرأي جرى عام 2013 لم تتجاوز شعبية الحزب أكثر من 4,7٪، ولم يستطع حينها دخول البرلمان لعدم تجاوزه العتبة البرلمانية، أما الآن فشعبيته وفق استطلاعات الرأي، بلغت 10٪، أي ضعف ما كان عليه عام 2013، وحقق الحزب هذه الزيادة، من القواعد الشعبية لحزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي، وحتى من نقيضه من الناحية الإيديولوجية الحزب الديموقراطي الاجتماعي.

مستقبل الاتحاد الأوروبي

إن تغير موازين القوى السياسية داخل، ألمانيا من شأنه أن يعيد رسم مستقبل الاتحاد الأوروبي، فألمانيا التي تلعب دور قاطرة الاتحاد الأوروبي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، قد تترك دورها لفرنسا أو بريطانيا، وسيكون لتصدع نظام الحزبين السائد في ألمانيا منذ تأسيس الحياة السياسية فيها دور كبير في ذلك.

والخلل الذي يهدد الحياة السياسية في ألمانيا، هو تصاعد شعبية حزب البديل من أجل ألمانيا، والذي من المتوقع تجاوزه لـ 5٪ المتمثلة بالعتبة البرلمانية في الانتخابات العامة في شهر أكتوبر 2017.